طفرة الصخري انتهت ومنتجو الشرق الأوسط الأكثر صمودا

أسعار النفط تتراجع مع ضغوط وتوترات في الأسواق

أججت إجراءات عزل عام جديدة في أوروبا لوقف ارتفاع الإصابات بكوفيد – 19 المخاوف بشأن توقعات الطلب، بينما تظل أسواق النفط في حالة من التوتر بفعل عمليات فرز الأصوات في الانتخابات الأمريكية المستمرة لفترة طويلة.

ووفقا لـ"رويترز"، هبط خام غرب تكساس الوسيط 1.06 دولار أو ما يعادل 2.7 في المائة، إلى 37.73 دولار للبرميل بحلول الساعة 05:38 بتوقيت جرينتش، بعد أن نزل 0.9 في المائة، أمس الأول، وتراجع خام برنت 1.05 دولار أو ما يعادل 2.6 في المائة، إلى 39.88 دولار، بعد أن هبط 0.7 في المائة، في الجلسة السابقة.

وقال جيفري هالي كبير محللي السوق لدى "أواندا"، "تصاعد كوفيد – 19 في أنحاء أوروبا والولايات المتحدة من المرجح أن يوجه ضربة إلى الاستهلاك"، مضيفا "في ظل غياب دليل ملموس على أن "أوبك+" تتحرك صوب إبطاء أو عكس وتيرة زيادات الإنتاج، فإن اختلال التوازن بين العرض الطلب يحد موجة ارتفاع النفط التي بدأت قبل الانتخابات".

وخفضت المفوضية الأوروبية أيضا توقعاتها الاقتصادية وتنبأت بأن الاتحاد الأوروبي لن يشهد انتعاشا إلى مستويات ما قبل الفيروس حتى 2023. ويظهر فرز واتجاهات الأصوات في الانتخابات الأمريكية أن الجمهوريين سيحتفظون بالسيطرة على مجلس الشيوخ، بينما من المتوقع أن يحصل الديمقراطيون على أغلبية ضئيلة في مجلس النواب، ما يبدد الآمال في حزمة تحفيز كبيرة، وهو عامل آخر يضغط على النفط.

وباتت أوروبا في الأسابيع الأخيرة مركزا للوباء وتشهد أسرع انتشار له في العالم ويسجل فيها أكبر عدد من الإصابات، وأحصت أكثر من 11.6 مليون إصابة نصفها في روسيا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا، وقرابة 294 ألف وفاة.

وأكد هانس كلوجه المدير الإقليمي في أوروبا لمنظمة الصحة العالمية أن أوروبا تشهد راهنا "طفرة" في عدد الإصابات مع تسجيل "مليون إصابة إضافية خلال أيام قليلة فقط" فيها و"نشهد أيضا زيادة تدريجية في الوفيات".

وأضاف أنه "مع تعميم وضع الكمامة والرقابة الصارمة على التجمعات، يمكننا إنقاذ حياة أكثر من 261 ألف شخص بحلول (فبراير) في أوروبا".

ومن المتوقع أن ترجئ منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" وحلفاء من بينهم روسيا، فيما يعرف باسم مجموعة "أوبك+" إعادة مليوني برميل يوميا من الإمدادات في (يناير)، بالنظر إلى انخفاض الطلب جراء إجراءات العزل العام الجديدة المرتبطة بكوفيد – 19. وتلقت السوق بعض الدعم، إذ انخفضت مخزونات النفط الخام الأمريكية الأسبوع الماضي، على الرغم من أن معظم الانخفاض يعزى إلى توقف الإنتاج مع اجتياح إعصار آخر منطقة خليج المكسيك.

ويقول وفقا لصحيفة "الاقتصادية"، مختصون ومحللون نفطيون، إن تأثير الجائحة المدمر يتمدد في الاقتصاد العالمي، خاصة مع لجوء عديد من الدول الأوروبية إلى الدخول في حالة إغلاق شامل ثانية، لافتين إلى أن التوقعات القاتمة تهيمن على سوق النفط، خاصة في فصل الشتاء المقبل، مؤكدين أن طفرة النفط الصخري الأمريكي انتهت فعليا في الربع الأول من العام الجاري بسبب الجائحة، ومنتجي الشرق الأوسط بقيادة السعودية الأكثر صمودا وتنافسية.

وأشار المختصون إلى أن تقارير دولية تؤكد اتساع أعباء الطلب، حيث من المرجح أن يفقد أحجاما مؤثرة، لافتين إلى أن التقديرات الأولية تشير إلى انخفاض الطلب العالمي إلى مستوى 92 مليون برميل يوميا خلال فصل الشتاء مع حدوث انخفاض قدره مليون برميل يوميا في الولايات المتحدة وما يصل إلى 1.5 مليون برميل يوميا في الطلب الأوروبي.

ولفت المختصون إلى أهمية المبادرات التي أطلقتها روسيا في الأيام القليلة الماضية للتغلب على تحديات وصعوبات الوضع المتأزم للسوق النفطية، حيث أجرى ممثلو شركات النفط الروسية وألكسندر نوفاك وزير الطاقة الروسي، محادثات حول إمكانية الإبقاء على قيود الإنتاج بدلا من تخفيفها وهو ما يمثل مساهمة مؤثرة للمنتجين على خطى امتصاص تخمة المعروض في الأسواق، خاصة إذا اعتمدها تحالف "أوبك +" في اجتماع أول (ديسمبر) المقبل.

باتفاق أو بلا اتفاق

«بريكست» سيهز الاقتصاد البريطاني ويفقد القطاع المالي خدماته

ترى أوساط الأعمال البريطانية أن التوصل إلى اتفاق ليس مؤكدا لكنه أساسي لتجنب الفوضى. ومع ذلك لن يشكل اتفاق تجاري لما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حلا سحريا ولن يسمح بتجنب صدمة أخرى للاقتصاد في خضم الوباء.

ومن كتابة الوثائق إلى عمليات المراقبة على الحدود ومعضلة وضع قواعد تنظيمية جديدة، هذا ما ينتظر الشركات البريطانية بعد الأول من (يناير) المقبل.

وأكد ديفيد هينيج الرئيس البريطاني "للمركز الأوروبي للاقتصاد السياسي الدولي" وهو مؤسسة بحثية، أن المملكة المتحدة "ستواجه أهم تغيير في تاريخها الحديث، سواء أكان ذلك باتفاق أو بلا اتفاق".

وقال لـ"الفرنسية"، إن "التجارة السلسة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ستحل محلها حواجز كبيرة. سيكون لذلك حتما تأثير في الاقتصاد".

ولن تؤمن اتفاقية للتجارة الحرة حتى إذا كانت مربحة، الامتيازات نفسها، التي كان يوفرها الانتماء إلى السوق الموحدة والاتحاد الجمركي، الذي يسمح بحرية تنقل البضائع.

وقد يرافقها فرض رسوم جمركية ولو منخفضة على بعض المنتجات على غرار ما ورد مثلا في اتفاقية التجارة التي وقعت أخيرا بين المملكة المتحدة واليابان.

ومع الاتحاد الأوروبي، ستخضع التجارة لسلسلة من الإجراءات الإدارية، ولا سيما في قطاعي صناعات السيارات والأغذية.

وسيصبح على الشركات تقديم بيانات جمركية قبل عبور البضائع الحدود، وإلا فلن تتمكن من دخول الاتحاد الأوروبي. وقد تخضع البضائع المتبادلة لعمليات تدقيق.

أما بالنسبة لاستقدام العمال الأوروبيين، فسيكون الأمر أكثر صعوبة.

وسيفقد القطاع المالي من جانبه جواز سفره الأوروبي، الذي يسمح له بتقديم خدماته في القارة.

ومع أنه من المتوقع حدوث القليل من الاضطرابات الكبرى مباشرة في الأسواق المالية، قام عديد من المصارف بتحويل أصول إلى القارة وتأمل في الاستفادة من نظام معادلة القواعد التنظيمية. يتوقع مكتب التدقيق الوطني، الهيئة المسؤولة عن مراقبة الإنفاق العام في بريطانيا، حدوث "اضطرابات خطيرة" في التجارة مع الاتحاد الأوروبي، حتى إذا تم التوصل إلى اتفاق.

وقال إن الاستعدادات لفرض مراقبة على الحدود تباطأت بسبب وباء كوفيد – 19 ولم يتم اختبار أنظمة الكمبيوتر بعد. كما أن مناطق عبور الشاحنات ليست جاهزة.

ويرى بنك إنجلترا أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى انخفاض الصادرات وإلى خلل في سلاسل التوريد، ما سيتسبب في انخفاض إجمالي الناتج المحلي 1 في المائة في الربع الأول من 2021، بينما ضعف النشاط بسبب الوباء وإجراءات الإغلاق.

وتحذر المؤسسة النقدية من أن الأمر سيستغرق ستة أشهر حتى تتكيف الشركات مع الوضع ولو بوجود اتفاق.

وكانت حكومة المحافظين السابقة قدرت في (نوفمبر) 2018 أن اتفاقية للتجارة الحرة مع ضوابط جمركية ستؤدي إلى خفض إجمالي الناتج المحلي 4.9 في المائة على مدى 15 عاما، مقابل انخفاض 7.6 في المائة بلا اتفاق.

ومع ذلك، يبدو رئيس الوزراء بوريس جونسون واثقا من أن بلاده ستكون قادرة على إبرام صفقات للتبادل الحر وتحقيق الازدهار على الرغم من خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وبينما يؤيد كثير من رؤساء الشركات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لم يخف عالم الاقتصاد بشكل عام شعوره بالإحباط من عدم الحصول على مواكبة أفضل.

ووجهت لجنة الخزانة في البرلمان البريطاني رسالة إلى وزير المالية ريشي سوناك في (أكتوبر) للتعبير عن مخاوفها بشأن غموض الإجراءات الجمركية المقبلة.

وقد اتخذت الشركات الكبيرة إجراءات احتياطية مثل سلسلة متاجر "ماركس آند سبنسر"، التي استثمرت في تكنولوجيا المعلومات وأنشأت مركزا متخصصا بالتصدير إلى إيرلندا.

وسيكون الأمر أصعب بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، لذلك سيقدم "اتحاد الشركات الصغيرة" الهيئة المشرفة عليها سلسلة من النصائح على موقعه على الإنترنت.

تلقت الحكومة البريطانية على موقع الجمارك في دليلها للشركات الانتباه إلى أن "استكمال البيان الجمركي أمر معقد وقد يتطلب برنامجا" معلوماتيا مناسبا. ويقول بنك إنجلترا إن الشركات، التي تمثل 70 في المائة من الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي جاهزة للفحص الجمركي.

وقال هينيج إنه من الصعب التأكد من درجة الاستعداد قبل اليوم المحدد، موضحا "سنعرف ذلك في الأول من (يناير)".

إستقالة رئيس البنك المركزي التركي

مراد أويصال

قرر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إقالة رئيس البنك المركزي، مراد أويصال، بعد تدهور سعر صرف العملة المحلية الليرة.

وأوضحت وكالة أنباء الأناضول، أمس السبت، أنه تم إقالة رئيس البنك المركزي التركي، مراد أويصال، بموجب مرسوم رئاسي، وتعيين ناجي آغبال رئيس إدارة الاستيراتيجية والموازنة برئاسة الجمهورية خلفًا له.

والجدير بالذكر، أن أويصال قد تولى منصبه في يوليو 2019 بعد إقالة سلفه مراد تشيتن كايا، بعد خلافات حول خفض معدلات الفائدة.

وشهدت الليرة خلال الأشهر الماضية موجة تراجعات كبيرة إلى مستويات متدنية قياسية مقابل الدولار. وسجل سعر صرف الليرة خلال تعاملات اليوم 8.51 دولار، وفقاً لوكالة "بلومبيرج".

ويشار إلى أن البنك المركزي التركي أنفق 10 مليارات دولار منذ يوليو الماضي بهدف دعم العملة.

«النقد الدولي» يوافق على ترتيب بقيمة 370 مليون دولار لأفغانستان

أعلن صندوق النقد الدولي ان مجلسه التنفيذي وافق على منح أفغانستان ترتيبا مدته 42 شهرا بموجب التسهيل الائتماني الممدد بقيمة تقرب من 370 مليون دولار أمريكي.

وقال الصندوق في بيان إن المبلغ "يعادل 04ر259 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو 370 مليون دولار أمريكي أو 80 بالمئة من حصة أفغانستان) لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي للسلطات والهادف إلى تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر".

وأوضح أنه بعد قرار المجلس التنفيذي للصندوق "سيتوفر ما يعادل 95ر80 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو 115 مليون دولار أمريكي) للصرف الفوري وسيتم تحويل المبلغ المتبقي تدريجيا على مدى فترة البرنامج المدعوم من الصندوق مع مراعاة المراجعات نصف السنوية".

ووفقا للبيان "يسعى البرنامج إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وعكس مسار التدهور المالي الناجم عن جائحة (كورونا المستجد – كوفيد 19) وحماية التنمية والإنفاق الاجتماعي".

ولفت إلى أن "الإصلاحات الهيكلية في إطار البرنامج ستركز على تعبئة الإيرادات المحلية وتحسين جودة الإنفاق العام وإدارة المالية العامة ودعم القطاع المالي وتقوية نظام مكافحة الفساد".

وأضاف أن ترتيب التسهيل الائتماني الممدد "سيساعد أيضا في تغطية احتياجات التمويل الخارجية والمالية لأفغانستان والتي ظهرت منذ بداية الجائحة".

من جهته قال نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي ميتسوهيرو فوروساوا في البيان إن الاستجابة "الحازمة" من قبل السلطات في أفغانستان "ودعم المانحين الملائم حالا دون وقوع أزمة إنسانية ومع ذلك تسببت الجائحة في تراجع التقدم نحو الاعتماد على الذات".

وأشار فوروساوا إلى اتساع العجز المالي في أفغانستان خلال العام الحالي "لاستيعاب الإنفاق اللازم لمواجهة الجائحة" مؤكدا أنه "بمجرد بدء التعافي سيهدف البرنامج إلى عكس المسار ودعم التحول التدريجي نحو الاعتماد على الذات".

وأوضح أنه "مع توقع انخفاض المنح ستكون تعبئة الإيرادات المحلية المدعومة بإصلاحات إدارة الضرائب والجمارك أساسية لحماية الإنفاق الإنمائي وخلق مساحة لشبكة أمان اجتماعي أقوى في أفغانستان".

إنتكاسة تهدد الاقتصاد الألماني مع تباطؤ التعافي

أظهرت بيانات ، أن الإنتاج الصناعي الألماني ارتفع بأقل من المتوقع في (سبتمبر)، إذ كبحت أزمة فيروس كورونا النشاط، في دليل جديد على أن التعافي من صدمة الجائحة يتباطأ في أكبر اقتصاد في أوروبا.

وكشفت أرقام نشرها مكتب الإحصاءات الاتحادي أن الإنتاج الصناعي زاد 1.6 في المائة على أساس شهري. وتوقع استطلاع للرأي أجرته "رويترز" زيادة 2.7 في المائة.

وقال مكتب الإحصاءات في بيان "أزمة فيروس كورونا تهيمن على التطورات في قطاع الصناعات التحويلية لعدة أشهر الآن".

ونما الاقتصاد بوتيرة قياسية 8.2 في المائة في الربع الثالث بفضل ارتفاع إنفاق المستهلكين والصادرات، لكن موجة ثانية شديدة من الإصابات وإجراءات عزل عام جزئية تغلفان التوقعات للربع الرابع وما بعده بالضبابية.

وأكد معهد إيفو الاقتصادي أن توقعات الإنتاج للقطاع الصناعي الألماني ضعفت نوعا ما للأشهر المقبلة، مبينا أن تأثيرات إجراءات العزل العام غير واضحة.

وتشير بيانات ألمانية أخرى أحدث إلى تبدد التعافي.

ونمت الطلبيات الصناعية بأقل من المتوقع في (سبتمبر)، إذ تراجعت طلبيات منطقة اليورو بحسب ما أظهرته بيانات أمس الأول.

كما تراجعت ثقة الشركات للمرة الأولى في ستة أشهر في (أكتوبر) بسبب مخاوف حيال ارتفاع معدلات الإصابة بالفيروس.

وارتفع معدل الإنتاج في (سبتمبر) مدفوعا بأداء قوي لصناعة السيارات الألمانية، بحسب "الفرنسية". وهذا هو الشهر الخامس على التوالي الذي يزيد فيه معدل الإنتاج، بعد تحديث "دستاتيس" أرقامها في (أغسطس)، محققة ارتفاعا 0.5 في المائة بعد تراجع بلغ 0.2 في المائة.

وفرضت حكومة أنجيلا ميركل قيودا جديدة هذا الشهر استهدفت قطاعات الضيافة والثقافة والترفيه لكبح موجة ثانية من فيروس كورونا.

لكن مع بقاء المصانع مفتوحة، من غير المتوقع أن يتأثر هذا القطاع كثيرا. وقال أندرو كانينجتون من مركز "كابيتال إيكونوميكس" إنه على الرغم من أن الاقتصاد بالإجمال "سيعاني من نكسة كبيرة"، إلا أن قطاع الصناعة الألماني "ينبغي أن يكون قادرا على الاستمرار بتعافيه" في الأشهر الأخيرة من عام 2020.

مؤشرات الاقتصاد الإيطالي عند مستويات ما قبل الأزمة

قال معهد الإحصاء الوطني في تقريره الشهري ، إن مؤشرات اقتصادية رئيسة إيطالية عادت إلى المستويات التي لم تسجل سوى قبل الأزمة الصحية الطارئة لفيروس كورونا، لكن التوقعات للأشهر المقبلة ما زالت تكتنفها الضبابية.

وبحسب "رويترز"، أظهرت بيانات الأسبوع الماضي أن الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا قفز 16.1 في المائة، ما يزيد بكثير على المتوقع في الربع الثالث مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، في انعكاس لانتهاء إجراءات العزل العام.

لكن التعافي الآن يواجه تهديدات بالخروج عن مساره بفعل ارتفاع جديد في الإصابات بكوفيد – 19 في إيطاليا ودول أوروبية أخرى كثيرة.

وتتوقع روما انكماشا اقتصاديا للعام بالكامل 9 في المائة هذا العام بسبب الوباء.

وتمسك وزير الصحة الإيطالي روبرتو سبيرانزا بالقيود الجديدة الصارمة للحد من تفشي فيروس كورونا أمس، حيث لا تزال البلاد تشهد احتجاجات ضد هذه القيود. وأمس هو اليوم الأول من إجبار أربعة أقاليم إيطالية وهي: لومباردي، ليدمونت، فال داوستا، وكالابريا، للدخول في حالة إغلاق. وتم تطبيق إجراءات أقل صرامة في بقية أجزاء البلاد.

وقال سبيرانزا في مجلس النواب، "أريد أن أكون واضحا للغاية، إنه لا توجد طريقة أخرى"، بحسب "الألمانية".

وأضاف أنه "دون فرض قيود كبيرة على الحركة، ودون تغيير جوهري في طريقة حياتنا، ودون الالتزام الصارم بقواعد السلامة، فإن التعايش مع الفيروس حتى يأتي اللقاح، مصيره الفشل بشكل هائل". واشتكى زعماء المناطق المتضررة من عمليات الإغلاق من أن قرار إغلاقها استند إلى معايير صحية تعسفية أو عفا عليها الزمن. وهدد البعض برفع دعاوى قضائية للاستئناف في هذا القرار. ويعني الإغلاق إغلاق معظم المتاجر، باستثناء تلك التي تبيع الأغذية والأدوية أو السلع الضرورية الأخرى بما في ذلك الكتب، وأوامر البقاء في المنزل، ما لم يضطر الناس للعمل أو شراء الأغذية أو القيام بمهام ملحة